



إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

(١) الأنشطة

بنك البحرين الوطني شركة مساهمة بحرينية عامة، تأسست بمملكة البحرين بموجب مرسوم أميري، وبدأ أعماله في يناير من عام ١٩٥٧ م. ويعمل البنك بترخيص صادر من مصرف البحرين المركزي بينما يعمل فرع البنك بأبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة وفرع البنك بالرياض في المملكة العربية السعودية طبقاً لنظم وقوانين تلك الدول. تتمثل أنشطة البنك بصفة رئيسية في تقديم خدمات مصرفية للأفراد والشركات وأنشطة الخزنة وأسواق المال وخدمات الإستشارات الإستثمارية.

العنوان المسجل للبنك هو بنك البحرين الوطني ص.ب. ١٠٦، برج بنك البحرين الوطني، شارع الحكومة، مملكة البحرين. أسهم البنك مدرجة في سوق البحرين للأوراق المالية، النامية، مملكة البحرين.

(٢) السياسات المحاسبية الهامة

(أ) بيان الالتزام

أعدت البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة من مجلس معايير المحاسبة الدولي ومتطلبات القانون التجاري بمملكة البحرين لعام ٢٠٠١ م وقانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية لعام ٢٠٠٦. لقد تم تطبيق السياسات المحاسبية على جميع الفترات المعروضة بطريقة ثابتة.

تم عرض البيانات المالية للبنك بالدينار البحريني وهي العملة الأساسية للبنك. كما تم عرض المبالغ بالدولار الأمريكي خدمة للقارئ. تم تحويل الدينار البحريني إلى الدولار الأمريكي بسعر صرف ٠,٣٧٦ دينار بحريني إلى ١ دولار أمريكي (٢٠٠٧:٠,٣٧٦ دينار بحريني إلى ١ دولار أمريكي).

(ب) أساس الإعداد

أعدت البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الأدوات المالية التي تم احتساب قيمتها العادلة من خلال حساب الأرباح والخسائر والأوراق المالية المتوفرة للبيع وأدوات المشتقات المالية والتي تم احتساب قيمتها العادلة.

(ت) العملات الأجنبية

العمليات بالعملة الأجنبية:

يتم احتساب العمليات بالعملات الأجنبية على أساس أسعار الصرف السائدة عند إجراء المعاملة. ويتم تحويل الموجودات والمطلوبات المالية بالعملات الأجنبية إلى الدينار البحريني بأسعار الصرف السائدة في نهاية السنة المالية. وتدرج فروقات الصرف الناتجة عن التحويل سواء تحققت أم لم تتحقق ضمن الإيرادات الأخرى.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات الغير مالية والمقيمة بالعملات الأجنبية والتي تم احتساب قيمتها العادلة إلى العملة المحلية باستخدام معدل التحويل الفوري في تاريخ احتساب القيمة العادلة. ويتم احتساب فروق إعادة تحويل العملة الأجنبية في بيان الدخل باستثناء الفروق الناتجة من تحويل الأسهم المتوفرة للبيع والتي يتم احتسابها في حقوق الملكية مباشرة.

الفروع الخارجية:

يتم تحويل موجودات ومطلوبات الفروع الخارجية إلى الدينار البحريني بأسعار الصرف في نهاية الفترة، ويتم تحويل الإيرادات والمصروفات لهذه الفروع الخارجية إلى الدينار البحريني باستخدام متوسط أسعار الصرف خلال الفترة. ويتم تحويل الفروقات الناتجة عن تحويل صافي الاستثمار الافتتاحي في هذه الفروع إلى حقوق الملكية مباشرة.

(ث) استخدام التوقعات وتقديرات الإدارة

يتطلب إعداد البيانات المالية أن تضع الإدارة تقديرات وافتراضات تؤثر على تطبيق السياسات وعلى المبالغ المعلنة للموجودات والمطلوبات والإيرادات والمصروفات.

إن استخدام التقديرات والتوقعات مطلوب أساساً في عملية تقدير وتوقيت التدفقات المستقبلية عند تحديد مستوى المخصصات المطلوبة للفروض والسلفيات الهامة المعثرة وتقدير الخسائر المحققة الكامنة في محفظة القروض والسلفيات، والخسائر المتعلقة بانخفاض قيمة الموجودات المالية المتوفرة للبيع.

يعتبر البنك أن الاستثمارات في الأسهم المتوفرة للبيع قد انخفضت قيمتها إذا كان هناك انخفاض كبير ولفترة طويلة في القيمة العادلة وأقل من التكلفة. ولتحديد حجم الانخفاض أو طول فترته يحتاج إلى تقدير. ولعمل هذا التقدير يقوم البنك بالنظر إلى العوامل الأخرى ومن بينها التذبذب العادي في سعر السهم المعين وكذلك المؤشر العام للسوق. بالإضافة إلى ذلك يعتبر البنك إن هناك انخفاضاً في القيمة إذا كان هناك دليل على تدهور الحالة المالية للشركة المستثمر بها أو أداء القطاع أو الصناعة أو تغيير في التقنية أو التدفقات النقدية التشغيلية والتمويلية.

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨



ج) احتساب الإيرادات والمصروفات

١) احتسبت الفوائد المكتسبة والفوائد المدفوعة في حساب الأرباح والخسائر باستخدام طريقة العائد الفعلي وفقاً لمبدأ الاستحقاق.

إن طريقة سعر الفائدة الفعلية هي طريقة احتساب التكلفة المستهلكة للموجودات والمطلوبات المالية وتخصيص دخل الفوائد أو مصروفات الفوائد على مدى العمر الزمني للموجودات والمطلوبات المالية. ويعتبر سعر الفائدة الفعلي السعر الذي يخصم بالضبط التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من خلال العمر المتوقع للأصول والمطلوبات المالية أو عندما يكون ذلك مناسباً خلال مدة أقصر مقابل المبلغ المدرج الصافي للموجودات والمطلوبات المالية. ولطريقة تطبيق سعر الفائدة الفعلي أثر إثبات دخل الفوائد ومصروفات العوائد بطريقة متساوية نسبة للمبلغ المستحق طوال الفترة حتى الاستحقاق أو التسديد. وفي سياق احتساب سعر الفائدة الفعلي، يتم تقدير التدفقات النقدية وذلك بالأخذ بعين الاعتبار جميع الشروط التعاقدية للأداة المالية ولكن باستثناء الخسائر الائتمانية المستقبلية.

٢) الرسوم والعمولات التي هي جزء من العائد الفعلي للأصول والمطلوبات المالية يتم إدخالها في حساب نسبة العائد الفعلي. الرسوم والعمولات الأخرى يتم احتسابها عند إجراء الخدمة المرتبطة بها أو عند استلامها ويتم إدراجها ضمن الدخل من الرسوم والعمولات.

٣) يتم احتساب الأرباح النقدية من مساهمات البنك عند استحقاقها.

٤) التزامات مزاي الموظفين قصيرة الأجل يتم احتسابها على أسس غير مخصصة ويتم احتسابها كمصروف بعد تأدية الخدمات المرتبطة بها. ويتم عمل مخصص للمبلغ المتوقع دفعه تحت نظام الحافز النقدي قصير الأجل أو نظام المشاركة في الأرباح إذا كان البنك لديه حالياً التزام قانوني أو متعارف عليه لدفع هذا المبلغ نتيجة خدمات سابقة أداها الموظف ويمكن تقدير هذا الالتزام بشكل صحيح.

يوجد لدى البنك عدة برامج لمزايا التقاعد لموظفيه في البحرين وفي فروعها الخارجية وهي حسب أنظمة هذه الدول. ويعتبر برنامج مزايا التقاعد بطبيعته «خطة مساهمة معرفة» للموظفين الذين يتم تغطيتهم بأنظمة التأمين الاجتماعي التقاعدي في البحرين والفروع الخارجية. وللموظفين الآخرين نظام التقاعد يعتبر «خطة مزايا محددة». وتحمل تكاليف مزايا التقاعد هذه إلى بيان الدخل.

يوجد لدى البنك نظام توفير اختياري للموظفين حيث يساهم البنك والموظفين شهرياً بنسبة ثابتة من الرواتب. ويخضع هذا النظام لإشراف لجنة متخصصة من موظفي البنك. ويتم تحميل مساهمة البنك في هذا النظام إلى بيان الدخل.

٥) يتم احتساب المصروفات الأخرى وفقاً لمبدأ الاستحقاق.

ح) الأصول والمطلوبات المالية

١) إستثمارات تم احتساب قيمتها العادلة من خلال حساب الأرباح أو الخسائر
إستثمارات تم احتساب قيمتها العادلة من خلال حساب الأرباح أو الخسائر: إن الأوراق المالية الاستثمارية التي يتم شراؤها بغرض الاحتفاظ بها لمدة غير محددة من الزمن، ويتم إدارتها وتقييمها ويقدم تقرير عنها داخلياً على أساس القيمة العادلة يتم تصنيفها كإستثمارات تم احتساب قيمتها العادلة من خلال حساب الأرباح والخسائر. وقد تم تصنيف هذه الإستثمارات التي تم تقييمها العادل على أساس أسعار السوق أو أسعار المدير الرئيسي أو المبالغ المشتقة باستخدام نماذج التدفقات النقدية المناسبة.

الأوراق المالية المتداولة: إن الأوراق المالية التي يتم شراؤها بغرض تحقيق ربح من تقلبات أسعارها على المدى القصير أو التي يتم تضمينها في محفظة لها ظاهرة تحقيق الربح على المدى القصير يتم تصنيفها على أنها أوراق مالية للمتاجرة. ويتم إثبات هذه الأوراق المالية في البداية بقيمتها العادلة، ويتم بالتالي قياسها بالقيمة العادلة حسب أسعار السوق المدرجة. ويتم تضمين المكاسب والخسائر المحققة وغير المحققة من الأوراق المالية المتداولة في بيان الدخل.

٢) الإستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق

إن الإستثمارات التي يتم الاحتفاظ بها حتى الاستحقاق هي أصول مالية غير مشتقة أو مدفوعات قابلة للتحديد واستحقاقات ثابتة ينوي البنك وبشكل إيجابي وقادر على الاحتفاظ بها حتى الاستحقاق. ويتم إثبات الإستثمارات المحتفظ بها حتى الاستحقاق في البداية بالقيمة العادلة بالإضافة إلى أية تكاليف صفقات مباشرة ويتم قياسها فيما بعد بالتكلفة المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية ناقصاً أية خسائر بسبب انخفاض القيمة.

٣) أوراق مالية متوفرة للبيع

يتم تصنيف الأوراق المالية التي ينوي البنك الاحتفاظ بها لمدة غير محددة ويمكن بيعها احتساباً لاحتياجات السيولة والتغيرات في أسعار الفائدة أو المخاوف تجاه الانخفاض في القيمة الائتمانية على أنها أوراق مالية متوفرة للبيع. مبدئياً يتم إثبات الأوراق المالية المتوفرة للبيع والتي تتكون من سندات الديون والأسهم وذلك بقيمتها العادلة، بما في ذلك تكاليف الصفقات ثم بعد ذلك يتم قياسها بالقيمة العادلة بناء على أسعار السوق المدرجة أو المبالغ المشتقة من نماذج التدفقات النقدية أيهما الأنسب. ويتم إثبات إستثمارات الأسهم غير المسعرة

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨



وغير السائلة والتي لا يمكن قياس قيمتها العادلة بشكل موثوق بسعر التكلفة ناقصاً مخصصات انخفاض القيمة. ويتم إثبات المكاسب والخسائر غير المحققة الناشئة عن التغيرات في القيم العادلة للأوراق المالية المتوفرة للبيع وذلك في احتياطي إعادة تقييم منفصل ضمن حقوق الملكية. ويتم تحويل القيمة العادلة التراكمية للأوراق المالية المتوفرة للبيع في حالة بيعها أو التصرف بها بخلاف ذلك أو تصبح منخفضة القيمة والتي تم في السابق إثباتها ضمن حقوق الملكية إلى بيان الدخل.

(٤) القروض والسلفيات

تصنف القروض والسلفيات على أنها أصول مالية غير مشتقة وتكون ذات مدفوعات ثابتة أو معلومة، وهي غير مسعرة في سوق نشط. وتحسب جميع القروض والسلفيات على أساس التكلفة بعد التعديل لاستهلاك العلاوة أو تراكم الخصم معدلة لأي تغير في القيمة العادلة تحت أي ترتيبات للتحوط الفعالة. وخصم أي مخصص لمواجهة انخفاض قيمتها.

(٥) ودائع الزبائن

يتم إثبات ودائع للزبائن في البداية بالقيمة العادلة بالإضافة على تكاليف الصفقات ثم يتم قياسها بالتالي بتكلفتها المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

(٦) الضمانات المالية

الضمانات المالية هي عقود تتطلب أن يقوم البنك بإجراء دفعات محددة لتعويض حاملها عن الخسارة التي يتكبدها وذلك نظراً لعدم قيام مدين معين بالدفع عند استحقاقها وذلك وفقاً للشروط التعاقدية. ويتم مبدئياً إثبات الضمانات المالية بقيمتها العادلة (وهي العلاوة التي يتم استلامها عند الإصدار). ويتم استهلاك العلاوة التي يتم استلامها على مدى العمر الزمني للضمان المالي، بينما يتم احتساب التزام الضمان (المبلغ الاسمي) بالتالي بالقيمة المستهلكة هذه أو بالقيمة الحالية لأي دفع متوقع، أيهما يكون أكبر (عندما يصبح الدفع بموجب الضمان ممكناً). ويتم تضمين العلاوة الغير مطفاة تحت المطلوبات الأخرى.

(٧) الأدوات المالية المشتقة

يتم احتساب الأدوات المالية المشتقة في البداية على أساس سعر التكلفة والتي تمثل قيمتها العادلة في تاريخ الدخول في عقد المشتق المالي ثم يعاد تقييمها على أساس قيمتها العادلة، ويتم احتساب التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة والتي لا تدخل ضمن احتساب التحوط ضمن الإيرادات الأخرى. وفي حالة التحوط للقيمة العادلة والتي ينطبق عليها احتساب التحوط فإن أي ربح أو خسارة ناتج عن إعادة تقييم أدوات التحوط للقيمة العادلة وكذلك التغيرات المرتبطة بالقيمة العادلة للشيء الذي تم التحوط له يتم إثباته في الإيرادات الأخرى. وفي حالة التحوط للتدفقات النقدية والتي ينطبق عليها احتساب التحوط فإن الجزء من الربح أو الخسارة على أداة التحوط والذي تم تحديده على أنه فعال يتم احتسابه مباشرة في حقوق الملكية والجزء الغير فعال إذا وجد يتم احتسابه في بيان الدخل. وتظهر جميع الأدوات المالية المشتقة في الميزانية العمومية ضمن الموجودات إذا كانت قيمتها العادلة موجبة أو ضمن المطلوبات إذا كانت قيمتها العادلة سالبة.

(٨) سلفيات مقابل إعادة الشراء وودائع مقابل إعادة البيع

عند بيع الأوراق المالية مع الالتزام بإعادة شرائها بسعر مستقبلي محدد فإنها تبقى في الميزانية العمومية ويقيد المبلغ المستلم مقابل البيع تحت بند «سلفيات بموجب عقود إعادة الشراء». ويتم اعتبار الفرق بين سعر البيع وإعادة الشراء فوائده مدفوعة ويتم احتسابها ضمن مدة عقود سلفيات بموجب إعادة الشراء باستخدام طريقة العائد الفعلي. وبالمقابل عند شراء الأوراق المالية مع الالتزام بإعادة بيعها وبسعر معلوم مسبقاً فإنها لم تدرج في الميزانية العمومية ويقيد المبلغ المدفوع مقابل الشراء تحت بند «ودائع لأجل لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى». ويتم اعتبار الفرق بين سعر الشراء وإعادة البيع فوائده مكتسبة ويتم احتسابها ضمن مدة العقود المندرجة تحت الودائع لأجل لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى باستخدام طريقة العائد الفعلي.

(٩) النقد وما يعادله

يتكون النقد وما يعادله من نقد بالصندوق ولدى البنوك المركزية وودائع لأجل لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى لمدة لا تتجاوز ثلاثة شهور من تاريخ الإيداع واستثمارات قصيرة الأجل عالية السيولة ويمكن تحويلها إلى قدر معلوم من النقد وهي غير معرضة لمخاطر كبيرة قد تؤثر على قيمتها، كما أنها تستحق خلال ثلاثة شهور أو أقل من تاريخ التملك.

(١٠) قياس التكلفة المستهلكة

التكلفة المستهلكة للأصول أو المطلوبات المالية هي المبلغ الذي تم به قياس الأصول والمطلوبات المالية عندما تم إثباتها في البداية بعد طرح المبالغ المدفوعة من المبلغ الأساسي زائداً أو بعد طرح المبالغ المستهلكة باستخدام طريقة العائد الفعلي.

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨



(١١) تصنيف الأصول المالية

يتم تصنيف الأصول المالية إلى أصول تم احتساب قيمتها العادلة من خلال حساب الأرباح أو الخسائر وأصول متوفرة للبيع وأصول محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق بناءً على نية الإدارة في وقت شرائها ووقت وضع السياسات الاستثمارية.

(خ) انخفاض قيمة الموجودات

تتم مراجعة القيمة الدفترية للموجودات المالية للبنك في كل فترة يتم إعداد التقارير عنها لتحديد دلائل أي انخفاض في القيمة من أجل تقدير قيمة الموجودات. وتنخفض قيمة الموجودات المالية عند ظهور دلائل على حدوث واقعة قد تؤدي إلى خسارة بعد إثبات بند الموجودات المالية لأول مرة وأن هذه الواقعة لها آثار على مستقبل التدفقات النقدية المستقبلية لبند الموجودات التي يمكن تقديرها بشكل معقول. وفي حالة وجود أية دلائل على الانخفاض، فإن المبلغ الذي يمكن استرجاعه من قيمة الأصل يستخدم لتحديد مدى الانخفاض في القيمة.

ويتم قياس خسائر انخفاض قيمة الموجودات بسعر الإهلاك على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للموجودات المالية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المقدرة. وتقاس هذه الأخيرة على أساس القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية والمتوقعة بعد خصمها باستخدام سعر الفائدة الفعلي الأصلي. ويتم إثبات الخسائر في بيان الدخل وإثباتها في حساب مخصص القروض والسلفيات، وعندما تؤدي حادثة تالية إلى انخفاض مبلغ خسارة انخفاض القيم، فإن خسارة انخفاض القيمة يتم عكسها من خلال بيان الدخل.

ويتم إثبات خسائر انخفاض قيمة الأوراق المالية الاستثمارية المتوفرة للبيع من خلال تحويل الفرق بين سعر الإهلاك وبين القيمة الدفترية العادلة الحالية للأوراق المالية في بيان الدخل. وعندما تؤدي حادثة تالية إلى انخفاض مبلغ خسارة انخفاض قيمة الأوراق المالية المتوفرة للبيع، فإن خسارة انخفاض القيمة يتم عكسها في بيان الدخل. ولكن عند استرداد بعد ذلك للقيمة العادلة للأوراق المالية المتوفرة للبيع منخفضة القيمة يتم إثباته مباشرة في حقوق الملكية.

ويتم تحديد مخصصات انخفاض القيمة المتعلقة بالقروض والسلفيات الهامة على أساس الفرق بين المبلغ الصافي والمبلغ المقدر القابل للاسترداد للقروض والسلفيات والتي تقاس بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من هذه القروض والسلفيات وخصمها على أساس سعر فائدتها الحقيقي الأصلي. وبالنسبة للقروض ذات أسعار الفائدة العائمة، فإن معدل الخصم هو المعدل الفعلي الحالي للفائدة حسب اتفاقية التسهيلات. ويتم أيضاً احتساب قيمة الانخفاض ومقدار ما لم يمكن تحصيله من الديون على أساس تقسيم المحفظة إلى مجموعات تضم كل مجموعة ديوناً وسلفيات ذات طبيعة واحدة إلا أنه لا يمكن تحديد قيمة الانخفاض في كل دين على حدة بناءً على تقدير الخسائر الكامنة ضمن محفظة القروض والسلفيات في تاريخ الميزانية العمومية ولم يتم تحديدها بصفة خاصة. وتعتمد التقديرات على التصنيفات الداخلية للمخاطر والمعدلات التاريخية للإخفاق في السداد وتغير التصنيفات ودرجة الخسارة والعوامل الاقتصادية الأخرى ذات العلاقة. ويتم تعديل الخبرة بالنسبة للخسائر السابقة على أساس البيانات الحالية المشهودة لكي تعكس تأثير الظروف الحالية التي لم تؤثر على الفترة السابقة التي ظهرت خلالها خبرة الخسائر. ولا يتم إعداد الديون إلا بعد القيام بالإجراءات اللازمة من جدولة ومحاولة التحصيل والتأكد تماماً من أن احتمال استردادها ضئيل جداً.

(د) الاستثمار في شركات زميلة

الشركات الزميلة هي المؤسسات التي يملك فيها البنك نفوذاً مؤثراً ولكن لا يسيطر على سياساتها المالية والتشغيلية. ويعتبر النفوذ المؤثر موجوداً عندما يملك البنك من ٢٠ إلى ٥٠ بالمائة من أصوات المؤسسة الأخرى. ويتم إجراء المحاسبة للشركات الزميلة باستخدام طريقة رأس المال ويتم إثباته بسعر التكلفة في البداية. وتشمل البيانات المالية للبنك حصته في الدخل والمصروفات وحركات رأسمال الشركات الزميلة بعد التعديلات التي تتم لضبط السياسات المحاسبية مع السياسات المحاسبية للبنك وذلك اعتباراً من تاريخ بدء النفوذ الهام حتى تاريخ انتهائه. وعندما تتجاوز حصته في شركة زميلة، فإن القيمة الدفترية لتلك الحصة يتم تخفيضها إلى صفر ويتوقف إثبات الخسائر بعد ذلك ما عدا إلى الحد الذي يكون فيه للبنك التزام أو يكون قد قام بدفع مبالغ نيابة عن الشركة الزميلة.

(ذ) العقارات والمعدات

يتم تسجيل العقارات والمعدات أساساً بسعر التكلفة ثم بعد ذلك على أساس التكلفة بعد خصم الاستهلاك والخسائر الناجمة عن التلف، كما هي موضحة في الفقرة (ث) أدناه. ولم يحتسب أي استهلاك بالنسبة للأراضي، وإنما احتسبت الأراضي حسب تقييمها في يوم تملكها. وإذا تألفت أي أصل من الأصول الثابتة من أجزاء أساسية تتميز بفئات عمرية مختلفة، فإنها تعتبر وحدات منفصلة. وتتكون تكلفة كل أصل من الأصول الثابتة من سعر الشراء وأية تكاليف أخرى لازمة لوضع الأصل قيد الاستخدام المستهدف بالإضافة إلى التكاليف التي يتم تحملها فيما بعد من أجل إضافة أو إحلال أجزاء من هذا الأصل أو خدمته وصيانته. ويتم تحميل استهلاك العقارات والمعدات على حساب الأرباح والخسائر ويحتسب وفقاً لطريقة القسط الثابت وينسب موزعة على مدى عمر كل فئة منها. وتقدر أعمار الموجودات كالتالي:

من ٢٠ إلى ٤٠ سنة
من ٣ إلى ٨ سنوات

المباني
أثاث ومعدات

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨



تتم مراجعة القيمة المتبقية والعمر الزمني للأصول الثابتة بعد كل فترة وإذا اختلفت التوقعات عن التقديرات السابقة، فإن مقدار التغيير يتم إثباته مستقبلياً على حساب الأرباح والخسائر على مدى العمر الزمني المقدر للأصل الثابت.

(ر) مخصصات أخرى

يتم احتساب مخصصات أخرى إذا وُجد حالياً أي إلتزام قانوني أو إعتباري نتج عن حدث سابق يؤدي إلى تدفقات إلى الخارج في مصادر إقتصادية لسداد هذا الإلتزام، ويمكن تقدير مبلغ الإلتزام بصورة يعتمد عليها.

(ز) التسويات

لا يتم التسوية بين الأصول المالية والمطلوبات المالية ويتم إدراج الصافي في الميزانية العمومية إلا إذا كان هناك حق قانوني ملزم يتم بموجبه التسوية وتكون نية البنك إما للتسوية على أساس الصافي، أو تحصيل الأصول وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

(س) الاحتساب في تاريخ التسوية

إن كافة العمليات المتعلقة بشراء وبيع الأصول المالية بطرق منتظمة يتم إحتسابها في تاريخ التسوية، وهو التاريخ الذي يقوم فيه البنك بإستلام أو تسليم الأصل. إن الطرق المنتظمة لعمليات الشراء والبيع تعني شراء وبيع أصول مالية بحيث يتم تسليم الأصول خلال مدة زمنية، عادة ما تكون وفق أنظمة محددة أو من خلال ما هو متعارف عليه ضمن ممارسات السوق.

(ش) التخصيصات المقترحة

تدرج الأرباح النقدية والتخصيصات الأخرى الموصى بتوزيعها ضمن حقوق المساهمين، وتحتسب ضمن المطلوبات بعد الموافقة عليها من قبل المساهمين.

(ص) سياسة المكافآت

أعضاء مجلس الإدارة: مكافأة أعضاء مجلس الإدارة يتم الموافقة عليها من قبل المساهمين. بالإضافة إلى ذلك يتم الدفع إلى أعضاء مجلس الإدارة رسوم رمزية لحضور اجتماعات المجلس ولجانه.
الموظفون: سياسات البنك للمكافآت والتي تم الموافقة عليها من قبل أعضاء مجلس الإدارة تشمل جميع الموظفين بما فيهم الرئيس التنفيذي. وتشتمل هذه المكافآت بشكل رئيسي على الرواتب الشهرية والمخصصات. ويوجد لدى البنك أيضاً نظام المشاركة في الأرباح بناءً على صافي دخل السنة ومع الأخذ في الاعتبار أداء الموظفين خلال العام.

(ض) التزامات ضرائب الدخل

لا تخضع الشركات في مملكة البحرين لضرائب الدخل.

(٣) إدارة المخاطر المالية

يتعرض البنك للأنواع التالية من المخاطر:

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر السوق
- مخاطر التشغيل

إطار إدارة المخاطر

تتخصص السلطة في إدارة المخاطر في البنك لدى مجلس الإدارة. ويقوم المجلس بوضع السياسات الخاصة بمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق ووضع الإرشادات التشغيلية بالاستناد إلى التوصيات التي تقدمها إدارة البنك. وقد قام البنك بتشكيل العديد من اللجان لمراجعة وتقييم جميع المسائل المتعلقة بالمخاطر. ويتم تفويض الصلاحيات لمستويات مختلفة من المدراء ضمن هيكل إدارة البنك حسب المبلغ ونوعية الخطر وطبيعة العمليات أو المخاطر. وتقدم مجموعة سياسة الائتمان وإدارة المخاطر بالبنك الدعم اللازم للإدارة العليا والوحدات المصرفية المختلفة في كل ما يتعلق بإدارة المخاطر. وتزاول هذه الدائرة عملها بصفة مستقلة عن وحدات الأعمال المصرفية الأخرى من أجل تقليل المخاطر وتقديم تقاريرها بصفة مباشرة إلى الرئيس التنفيذي للبنك.

وتتولى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة مسئولية مراقبة ومتابعة مدى الإلتزام بسياسات وإجراءات البنك ومراجعة وملائمة وسلامة إطار

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨



إدارة المخاطر فيما يتعلق بالمخاطر التي يواجهها البنك. ويساعد لجنة التدقيق في هذه المهام دائرة الرقابة الداخلية التابعة للإدارة والتي تقوم بعمليات المراجعة المنتظمة والمحددة لإجراءات رقابة المخاطر حيث يتم تقديم تقارير بشأنها إلى لجنة التدقيق وكذلك إلى الإدارة.

مخاطر الائتمان

تمثل مخاطر الائتمان إمكانية تحمل خسارة مالية نتيجة عدم وفاء الزبون بشروط وأحكام التسهيلات الائتمانية الممنوحة له. ويتم قياس وتحديد مثل هذه المخاطر بالنسبة للموجودات المضمّنة وغير المضمّنة في الميزانية العمومية.

ويتبع البنك إجراءات وسياسات ثابتة ليس فقط لتقييم بل أيضاً للقيام وبصفة منتظمة بمراقبة مخاطر الائتمان. ويعتمد تقييم الائتمان على البيانات المالية للمقترض وتوقعات أدائه وعلى وضعه في السوق وعلى التوقعات المستقبلية للقطاع المصرفي وعلى التصنيفات الخارجية (إن كانت متوفرة) وسجل أدائه وحركة حساباته ومصادر التسديد المتوفرة لديه وقدرته على ذلك وعلى الضمانات الملموسة وغير الملموسة، الخ. ويتم إجراء عملية مراجعة منتظمة لكل حساب كما يتم تخفيف المخاطر التي يتم تحديدها وذلك باستخدام مختلف الطرق والوسائل، بما في ذلك الحصول على رهونات والضمانات القابلة من المساهمين و/أو الأطراف الأخرى، ويتم بالإضافة إلى ذلك استخدام وسائل أخرى من أجل ضمان تخفيف حدة آثار الحركات السلبية والتذبذبات في أسعار الرهونات في السوق.

وتقوم دائرة مراجعة الائتمان بالبنك بتحليل المخاطر وتقدم توصياتها قبل الموافقة عليها من قبل السلطات المعنية. وبالإضافة إلى عملية التحليل لمخاطر الائتمان، يتم تطبيق شروط وأحكام جميع التسهيلات الائتمانية بشكل صارم ودقيق من قبل إدارة الائتمان. ويضمن نظام داخلي خاص بالتصنيف وعملية المراجعة تحديد أي خلل في مخاطر الائتمان وضمان اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة فوراً.

وتعتمد التصنيفات الائتمانية للبنك على مقياس من عشر درجات يأخذ بعين الاعتبار القوة المالية للمقترض بالإضافة إلى الجوانب النوعية وذلك من أجل تقرير المستوى الذي قد يتخلف فيه المقترض عن الوفاء بالتزاماته. ويتم تقسيم التصنيفات بعد ذلك إلى فئات تعكس التقديرات الخاصة بأقصى درجات الخسارة الممكنة في حالة تخلف المقترضون عن السداد. وتتم مراجعة تصنيفات المخاطر المخصصة لكل مقترض على أساس سنوي على الأقل، وتساعد عملية المتابعة المنتظمة لمحفظة البنك على التعرف على الحسابات التي تشهد تدهوراً على مستوى المخاطر. ويتم استثناء التسهيلات الائتمانية الاستهلاكية التي يتم منحها بالاعتماد على معايير محددة سلفاً مثل مبلغ الراتب والحد الأقصى للالتزامات التسديد كجزء من الراتب، الخ. من نظام التصنيف هذا.

ويستخدم البنك أيضاً التصنيفات التي تضعها وكالات التصنيف الائتماني المرموقة مثل موديز وستاندرد أند بورز وفيتش وذلك ضمن عملية التقييم في سياق دراسة وتقييم المخاطر التي يتعرض لها البنك في التعامل مع الهيئات والمؤسسات المصنفة.

مخاطر السيولة

تعرف مخاطر السيولة بعدم قدرة بنك ما على الوفاء بجميع الالتزامات المالية نتيجة عدم التوافق بين استحقاقات الموجودات والمطلوبات. وتضمن إدارة مخاطر السيولة توفر الأموال في جميع الأوقات من أجل الوفاء باحتياجات البنك الخاصة بالتمويل.

وتحدد سياسات البنك في إدارة الموجودات والمطلوبات نسبة الموجودات السائلة إلى مجموع الموجودات بهدف تقليل مخاطر السيولة إلى أدنى حد ممكن. وقد حافظ البنك على استثمارات كافية في الموجودات السائلة مثل الودائع لدى البنوك وسندات الخزنة أوراق مالية استثمارية قابلة للتسويق بسهولة وذلك من أجل دعم أنشطة أعماله وعملياته. وتقوم وحدة الخزنة وبصفة دائمة بمراقبة استحقاقات الموجودات والمطلوبات بحيث يتم الاحتفاظ بمستويات كافية من السيولة في جميع الأوقات. وتقوم لجنة الموجودات والمطلوبات التي يرأسها الرئيس التنفيذي بمراجعة شهرية لمخاطر أسعار الفائدة والفجوات ومتطلبات السيولة في أوقات الطوارئ مع دراسة المسائل الإستراتيجية المتعلقة بالسيولة.

مخاطر السوق

تعرف مخاطر السوق بأنها مخاطر حدوث خسائر محتملة نتيجة التغيرات في الأسعار السوقية في أسعار الفائدة والمتعلقة بالأدوات الاستثمارية والأسهم ضمن محفظة المتاجرة وأسعار العملات والسلع التي يحتفظ بها البنك. وتخضع نشاطات البنك الخاصة بالمتاجرة في الأدوات المالية لسياسات محافظة والتي يتم توثيقها بشكل واضح ودقيق والتي تتضمن تنفيذ العمليات تحت قيود يتم وضعها على أساس سنوي ويتم مراجعتها بشكل منتظم. وتعتبر النوعية والتصنيف الائتماني من المعايير الأساسية لاختبار أدوات المتاجرة. ويستخدم بنك البحرين الوطني نظام قياس القيمة المعرضة للمخاطر (Value-at-Risk) لتقدير مخاطر السوق. وفي هذا الشأن، يتم إعداد تقارير يومية تتم مراجعتها من قبل المسؤولين في البنك واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها. ويستخدم البنك أيضاً طريقة الاختبار الخلفي (back-testing) لتقييم نظام قياس القيمة المعرضة للمخاطر وقد اثبتت النتائج إن هذا النموذج يغطي كافة المخاطر المحتملة في محفظة المتاجرة.

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨



مخاطر التشغيل

تعرف مخاطر التشغيل بأنها الخسارة المالية الناجمة عن الأخطاء البشرية أو الاختلاس أو خلل في الأنظمة أو عدم متابعة وتسجيل العمليات. ويستخدم بنك البحرين الوطني إجراءات وأنظمة سليمة ومحكمة يتم بموجبها تنفيذ مهمات ووظائف معينة. وتتم مراجعة وتعديل وتطوير هذه الأنظمة والإجراءات بشكل مستمر من أجل احتواء كافة المخاطر المحتملة.

ويشمل نطاق عمل دائرة التدقيق الداخلي في البنك عمليات التدقيق والمراجعة لجميع الوحدات المصرفية والخدمات المساندة والفروع. وتركز عمليات التدقيق الداخلي بشكل رئيسي على تقييم المخاطر ووسائل وإجراءات الرقابة وعلى التأكد من الالتزام بالسياسات والإجراءات المقررة والتخويلات الممنوحة. وتتم مراجعة الأنظمة والعمليات المتعلقة بالمنتجات والخدمات الجديدة من قبل دائرة التدقيق الداخلي من حيث مخاطر التشغيل الكامنة فيها قبل أن يتم تطبيقها. ولدى دائرة التطبيق الداخلي استقلالية تامة عن باقي دوائر وأقسام البنك وهي تقوم بالإبلاغ عن أي خلل أو قصور ذي أهمية في الرقابة الداخلية إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة.

إدارة رأس المال

تهدف سياسة البنك بالنسبة لرأس المال إلى المحافظة على معدلات كافية من رأس المال للمحافظة على ثقة المستثمرين والدائنين وأطراف السوق وكذلك لدعم عمليات التطوير والتوسعة المستقبلية لأنشطة أعماله. ويدرك البنك آثار مستويات رأس المال على عوائد حقوق المساهمين كما يدرك البنك أيضاً الحاجة إلى الموازنة بين تخفيف عوائد مرتفعة والتي من الممكن تحقيقها من خلال معدلات اقتراض أكبر والمزايا والضمان الذي يمثله الوضع السليم لرأس المال.

دخلت قواعد بازل ٢ الإرشادية الصادرة من قبل مصرف البحرين المركزي التي تحدد الإطار العام لملاءة رأس المال للبنوك المؤسسة في مملكة البحرين حيز التنفيذ اعتباراً من تاريخ ١ يناير ٢٠٠٨.

ويتأكد البنك كذلك من الوفاء باشتراطات ملاءة رأس المال على أساس مؤحد وكذلك الوفاء باشتراطات الأجهزة الرقابية المحلية، إن وجدت، في البلدان التي توجد فيها فروع للبنك. وقد التزم البنك بالاشتراطات الرأسمالية الرقابية طوال السنة.

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨



(٤) سندات الخزنة

تشتمل سندات الخزنة على سندات غير مسعرة قصيرة الأجل صادرة من قبل حكومة مملكة البحرين وحكومة المملكة العربية السعودية بالعملة المحلية. وتشتمل كذلك على الصكوك الإسلامية الحكومية غير المسعرة قصيرة الأجل صادرة من قبل حكومة مملكة البحرين بالدولار الأمريكي.

٢٠٠٧	٢٠٠٨	كما في ٣١ ديسمبر
بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	
١٦,٨٨٦	٦,٤٠٨	حكومة مملكة البحرين
-	١٠,١٦٩	حكومة المملكة العربية السعودية
١٦,٨٨٦	١٦,٥٧٧	المجموع

(٥) ودائع لأجل لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

تمثل الودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى جزءاً من أنشطة البنك في أسواق المال. وتشمل هذه الودائع قروض قصيرة الأجل للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى. ويستخدم البنك التصنيفات الخارجية كجزء من عملية تقييم الائتمان للمطلوبات من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وذلك ضمن حدود مؤسّسة للبلدان.

٢٠٠٧	٢٠٠٨	(أ) كما في ٣١ ديسمبر
بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	
٤٧٥,٨٨٠	٣٧٨,٣٩٢	ودائع لدى البنوك
٢٤,٢٦٥	٣٢,٠٩١	ودائع لدى المؤسسات المالية الأخرى
٥٠٠,١٤٥	٤١٠,٤٨٣	المجموع

٢٠٠٧	٢٠٠٨	(ب) كما في ٣١ ديسمبر
بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	
١٣,٤٧١	١٠,٥٣٥	حسابات جارية وتحت الطلب
٤٨٢,٩٠١	٣٩٩,٩٤٨	ودائع لأجل
٢,٧٧٣	-	مبالغ مدفوعة مقابل إعادة الشراء
٥٠٠,١٤٥	٤١٠,٤٨٣	المجموع

(٦) الأوراق المالية المتداولة

٢٠٠٧	٢٠٠٨	(أ) كما في ٣١ ديسمبر
بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	
-	٣٨٥	أسهم
-	٣٨٥	المجموع

(٧) قروض وسلفيات

٢٠٠٧	٢٠٠٨	(أ) كما في ٣١ ديسمبر
بآلاف الدنانير البحرينية	بآلاف الدنانير البحرينية	
٨٧١,٢٩٣	٩٧٥,٥٠٤	قروض وسلفيات لغير البنوك
٨٩,١١٩	١٣٣,١٠٣	قروض وسلفيات للبنوك
(١٤,٥٤٥)	(١٢,٨٩٦)	يطرح : مخصص انخفاض قيمة القروض والسلفيات
٩٤٥,٩٦٧	١,٠٩٥,٧١١	المجموع



إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨

ب) القروض والسلفيات ذات طبيعة أسعار عائمة، وحسب اتفاقيات الإقراض المبرمة مع البنك. يحتفظ البنك بحقه في تغيير أسعار الفائدة في أي وقت عند تعويم الأسعار في الأسواق المالية أو لاعتبارات إئتمانية أو مصرفية عندما تدعو الحاجة لذلك من وقت لآخر سواء لدى البنك أو الجهات الحكومية أو السلطات الرقابية.

ت) في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ بلغت القروض والسلفيات ذات الأسعار العائمة والتي يتم إعادة تسعير الفائدة عليها طبقاً للتواريخ المتفق عليها وعلى أساس هامش ثابت لأسعار الفائدة حسب الاتفاق ٤, ٥٧١ مليون دينار بحريني (٦, ٣٦٦ مليون دينار بحريني في عام ٢٠٠٧).

ث) يحتفظ البنك بضمانات على شكل رهونات عقارية أو ودائع نقدية وضمانات مقابلة من المساهمين و/أو الأطراف الثالثة، الخ. مقابل مخاطر الائتمان التي يتعرض لها.

ج) وفقاً لسياسة البنك وإرشادات مصرف البحرين المركزي تعتبر القروض والسلفيات متعثرة إذا لم تدفع أقساطها أو فوائدها لمدة ٩٠ يوماً أو أكثر. يبين الجدول التالي توزيع القروض والسلفيات المتعثرة والقروض والسلفيات التي انخفضت قيمتها ومستحقة الدفع سابقاً، وذلك حسب الفترات منذ آخر سداد للقسط أو الفائدة.

٢٠٠٧	٢٠٠٨	كما في ٣١ ديسمبر
٤,١٩٦	٢,٢٩١	أكثر من ٣ شهور ولغاية سنة
١,٥٩٥	١,٥٤٥	١ - ٣ سنوات
٣,٠٩٩	٤,٨١٥	أكثر من ٣ سنوات
٨,٨٩٠	٨,٦٥١	المجموع

وقد بلغت القروض التي مضى موعد تسديد فوائدها أو مبالغها الأصلية لمدة تقل عن أو إلى ٩٠ يوماً ٢٦, ١ مليون دينار بحريني (٢٠٠٧ م: ٥٨, ٢ مليون دينار بحريني).

في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ بلغت القروض المتعثرة والتي لم يتم احتساب فوائدها عليها ٥٠, ٧ مليون دينار بحريني (٠٦, ٨ مليون دينار بحريني عام ٢٠٠٧).

وتقدر إدارة البنك القيمة العادلة للضمانات المحتفظ بها مقابل القروض الفردية والسحوبات المنخفضة قيمتها بحوالي ٢٥, ٧ مليون دينار بحريني (٢٠٠٧: ٥٥, ٣ مليون دينار بحريني) وذلك كما في تاريخ تقديم التقارير.

ح) خلال عام ٢٠٠٨ تم إعادة هيكلة تسهيلات إئتمانية بمبلغ ٣٩, ١ مليون دينار بحريني (٣٠, ٣ مليون دينار بحريني عام ٢٠٠٧)، وهي تتعلق بتأجيل الأقساط وذلك لمساعدة الزبائن للتغلب على الصعاب المؤقتة في السيولة أو جدول الأقساط لتتفق مع آخر التقديرات للتدفقات النقدية للمقترض أو المشروع. ونتيجة للمستوى الضئيل من أنشطة إعادة الهيكلة، لم يكن هناك أي تأثير هام على المخصصات أو الإيرادات الحالية أو المستقبلية.

إيضاحات حول البيانات المالية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨



٢٠٠٧	٢٠٠٨	التعرض لمخاطر الائتمان كما في ٣١ ديسمبر
٩٤٥,٩٦٧	١,٠٩٥,٧١١	المجموع الكلي
٨٣١	١,١٥٠	(١) منخفضة القيمة بشكل فردي
٢٤٢	١٧٧	أقل من المعيار
١٢,١٨٨	١٢,٠٥٥	مشكوك فيها
١٣,٢٦١	١٣,٣٨٢	خسارة
(٤,٣٧١)	(٤,٧٣١)	المبلغ الإجمالي
(٨,٠٥٤)	(٧,٥٢١)	فوائد معلقة
٨٣٦	١,١٣٠	مخصص معين للانخفاض
		مجموع منخفض القيمة بشكل فردي

(٢) مضي موعد استحقاقها ولكن لم تنخفض قيمتها وأقل من ٩٠ يوماً

٢٠٠٧	٢٠٠٨	المبلغ الإجمالي
٢,٥٧٨	١,٢٥٧	المخصص المشترك للانخفاض في القيمة
(١٨)	(٦)	مجموع ما مضي موعد استحقاقه ولكن لم تنخفض قيمته
٢,٥٦٠	١,٢٥١	

(٣) لم يمض موعد استحقاقها ولم تنخفض قيمتها حسب التصنيف الداخلي

٢٠٠٧	٢٠٠٨	مصنف ١
٧٨,٩٨٦	١٠٧,٥٩٨	مصنف ٢
٧٩,٨١٢	٢٨,٩٩٩	مصنف ٣
٢٢٣,٩٢٣	٣٢٦,٨٤٦	مصنف ٤
٢٦٨,٤٩٥	٢٦١,٣٧٢	مصنف ٥
٦٤,٤٨٧	١٣٥,٦٤٢	مصنف ٦
٥,٣٧٣	٢,٦٩٧	غير مصنف*
٢١٧,٩٦٨	٢٣٥,٥٤٥	المبلغ الإجمالي
٩٤٩,٠٤٤	١,٠٩٨,٦٩٩	المخصص المشترك للانخفاض في القيمة
(٦,٤٧٣)	(٥,٣٦٩)	مجموع ما لم يمض موعد استحقاقه ولم تنخفض قيمته
٩٤٢,٥٧١	١,٠٩٣,٣٣٠	المجموع الكلي
٩٤٥,٩٦٧	١,٠٩٥,٧١١	

* يشمل أساساً القروض الاستهلاكية والتسهيلات الأخرى التي لم يتم تخصيص أية تصنيفات لها منذ البداية.

(د) مخصص انخفاض في قيمة القروض والسلفيات

الحركة خلال السنة		مخصص معين		مخصص مشترك		مخصص معين		بالآلاف الدنانير البحرينية
٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٨
٤,٢٢٢	٤,٣٧١	١٤,٨٦٥	١٤,٥٤٥	٧,٢٣٨	٦,٤٩١	٧,٦٢٧	٨,٠٥٤	في ١ يناير
٧٩٦	٧٤٤	١,٠٥٥	١٢٨	-	-	١,٠٥٥	١٢٨	مخصص السنة
(٤٧٨)	(٧)	(٣٢٠)	(٣٤٩)	(١٨)	(٥)	(٣٠٢)	(٣٤٤)	خصم من الأرباح
(١٧٩)	(٣٧٧)	(١,٠٥٥)	(١,٤٢٨)	(٧٢٩)	(١,١١١)	(٣٢٦)	(٣١٧)	ديون معدومة
٤,٣٧١	٤,٧٣١	١٤,٥٤٥	١٢,٨٩٦	٦,٤٩١	٥,٣٧٥	٨,٠٥٤	٧,٥٢١	تحصيلات واسترجاعات
								اعتبرت كأرباح
								في ٣١ ديسمبر